



آفاق التكامل النقدي: دراسة في تجربة مجلس التعاون

لدول الخليج العربية

د. عبد الله فاضل الحيايى

مدرس - قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/

مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن تشابه الاقتصادات الخليجية العربية بنيوياً، وتناغم سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، وما تشكّله من منطقة عملة مثلى، يحتمّ ضرورة تبنّيها سياسة أسعار صرف ثابتة بين عملاتها، كما أن إنشاء عملة موحدة لها ما يسوّغها من أسباب اقتصادية وجيهة، كونها توفر عملة قوية وثابتة، تتخذ لها مكانةً بين العملات القيادية العالمية، بما يعزل الأرصدة المالية في الخارج عن انخفاض قيم العملات الأجنبية المعتمدة. مع تأكيد أهمية التخلي عن رابط الدولار بوصفه مثبتّ مشترك للعملة الموحدة، وإستبداله بسلة من العملات القائمة على رقم قياسي مرجح بإستيرادات دول المجلس من دول العملات التي تؤلف هذه السلة. كما تعد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بديلاً ينبغي أخذه في الحسبان عند أي تحليل مستقبلي للترتيبات المناسبة لنظام سعر صرف العملة الموحدة.

المقدمة

يبين تحليل الاقتصاد الدولي أن مطلع ستينيات القرن العشرين قد شهد ولادة نظرية التكامل الاقتصادي، وكان رائدها "بيلا بالاسا" في مؤلفه ذائع الصيت "نظرية التكامل الاقتصادي"، وينصب فحوى هذه النظرية على سعي مجموعة من الدول التي غالباً ما تكون ضمن نطاق إقليمي محدّد، نحو إقامة كتلة اقتصادية من شأنه أن يزيل تدريجياً العوائق التي تحول دون الحركة الحرة لعوامل الإنتاج والسلع والخدمات بما يؤدي ذلك الى حصول



تساوٍ نسبي في التكاليف والأسعار وتوزيع الدخل والرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي، وصولاً إلى قيام الاتحاد الاقتصادي الكامل إزاء العالم الخارجي، والذي يتّوج في مراحل متقدمة بالوحدة السياسية الناجزة.

ويتمثل التكامل الاقتصادي بحسب منظور "بيلا بالاسا" بكونه "عملية وحالة، عملية لأنه يتضمن جميع تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية للتكامل، ولكونه حالة، فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصادات المحلية"^(١).

ويعد التكامل النقدي مدخلاً رحباً لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية للدول المنضوية تحت لوائه. إذ يجري تكامل أسواق عوامل الإنتاج والسلع والخدمات، وتحسين عملية تخصيص الادخارات والاستثمارات في ظل السوق الموسعة بفعل إزالة القيود على حركة العمل ورأس المال، وازدياد المنافسة في القطاع المالي، الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في تكاليف رأس المال، وزيادة في العوائد الحقيقية للمدّخرين، وتوافر فرص تحوّل أكثر ضد المخاطر. ويحقق التكامل النقدي جملة منافع تترتب على إطلاق العملة الموحدة لعل في مقدمتها استخدام معيار موحد للقيمة، وكفاءة عالية من جرّاء استخدام تلك العملة بوصفها وسيلة حساب، وخزين قيمة، ناهيك عن التوفير في تكاليف المعاملات في مضمار التجارة الدولية، وإزالة مخاطر تقلبات سعر الصرف^(٢).

ومنذ بواكير تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يأتي الاهتمام بالتكامل النقدي وإيجاد عملة موحدة، إذ نصّت المادة (٢٢) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة إلى "سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية. ودعم التعاون بين مؤسسات النقد و(البنوك) المركزية لديها، ما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي المنشود"^(٣).



إن إقامة التكامل النقدي، وإطلاق العملة الموحدة بين دول المجلس، يعد تنويجاً لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي المتمثلة بمنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الكمركي، والسوق الخليجية الموحدة، وما يترتب عليه من آثار إقتصادية تشمل مختلف القطاعات لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستغدو آثاره بشكل أشمل في قطاع الخدمات المالية الذي سيشهد نمواً مطرداً. ويفضي التعامل بعملة موحدة الى تطوير الأسواق المالية والمصرفية وبخاصة سوق السندات، وتطوير سوق الأسهم من حيث الحجم والعمق والسيولة. فضلاً عن تأسيس كيانات صناعية وتجارية تأخذ في حساباتها سوقاً أوسع من أسواقها المحلية. كذلك يشجع المؤسسات الخليجية على الاندماج والإفادة من وفورات الحجم الكبير، مما ينعكس على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وهذه تشكل مقدمات تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية إلى دول المجلس^(٤) وإذا ما توافرت الإرادة الاقتصادية والسياسية، وأحس المواطن في أية دولة من دول المجلس الست، أن الفرص المتاحة له في دولته هي نفسها المتاحة له في باقي دول المجلس، فإن التكامل النقدي والاقتصادي سيغدو أمراً واقعاً لا محالة^(٥).

مشكلة البحث: - ترنو دول المجلس إلى إصدار عملة خليجية موحدة في باكورة عام ٢٠١٠، ويعد ذلك خطوة جريئة من نوعها على مستوى الوطن العربي في التاريخ المعاصر. وتأتي هذه الخطوة الجادة نتاجاً عملياً لقرارات القمة الخليجية التي عُقدت في مسقط عام ٢٠٠١ التي وكّدت أهمية القيام بنقلة نوعية في مسار عمل التكامل الاقتصادي بعد مضي نحو أكثر من عشرين عاماً (عند انعقاد قمة مسقط) على إنشاء مجلس التعاون، وتواضع الانجازات الاقتصادية مقارنةً بما كان مأمولاً، ناهيك عن بروز مشكلات



سياسية واقتصادية تعمل مجتمعة على الحؤول دون تحقيق هدف إطلاق العملة الموحدة في موعدها المقرر في مطلع عام ٢٠١٠.

هدف البحث

يهدف البحث إلى رصد إمكانات التكامل النقدي بين دول المجلس كونها تشكّل منطقة عملة مثلى أو قاب قوسين منها. وإن قيام التكامل النقدي والاقتصادي يعدّ أمراً مسوّغاً تماماً، نظراً لما يتوافر في هذه الدول من مقوّمات التكامل من حيث تشابه الاقتصادات الخليجية بنيوياً، وبخاصة اعتمادها الشديد على الصادرات النفطية، فضلاً عن تماثل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاستثمارية، وما تتمتع به من وزن نوعي وفَعّال في ميدان الاقتصاد والمال والنقد والتجارة والاستثمار على صعيد الاقتصاد الدولي.

نطاق البحث

يأتي اختيار تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفها تجربة رائدة في مضمار التكتلات الإقليمية العربية والدولية نظراً لما تشكّله دول المجلس من قوة اقتصادية ومالية يُعتد بها على صعيد الاقتصاد الدولي، وصل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الست نحو تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد الى نحو أكثر من (٣٧) ألف دولار في عام ٢٠٠٨. في حين يبلغ عدد السكان، بمن فيهم المقيمين من العرب والأجانب نحو أكثر من (٣٧) مليون نسمة، ويشكّل العمال العرب والأجانب نحو ثلاثة أرباع حجم القوة العاملة^(٦). وتملك دول المجلس نحو (٤٥٪) من احتياطي النفط العالمي، ونحو (١٧٪) من احتياطي الغاز العالمي. وتشكّل الصادرات النفطية لدول المجلس المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، إذ بلغت نحو (٧٦٪) موزعة على (٩٢٪) من تلكم الإيرادات في الكويت، و(٨١٪)



في السعودية، و(٧٧٪) في عُمان، و(٧٦٪) في الإمارات، و(٧٤٪) في البحرين، و(٥٦٪) في قطر، ناهيك عن إيرادات ضخمة تحصل عليها من إيراداتها من الغاز الطبيعي^(٧).

فرضية البحث

يتطلب التكامل النقدي، وما يترتب عليه من إصدار عملة موحدة تنسيقاً تاماً في السياسات النقدية والمالية، بما يكفل تحقيق تنافس عالٍ في معايير التقارب الاقتصادي المستدام في الجانب النقدي ويتمثل بمعدلات الفائدة، ومعدلات التضخم، ومدى كفاية إحتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، وفي الجانب المالي ويتمثل بنسبة العجز السنوي في مالية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي. وبغية الوصول إلى ذلك جرى تقسيم البحث إلى أربعة مباحث.

يتناول المبحث الأول التعريف بالتكامل النقدي ونظرية منطقة العملة المثلى، أما المبحث الثاني فينصب على إنشاء منطقة العملة المثلى ومحدداتها لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجرى تخصيص المبحث الثالث لدراسة أسلوب التكامل النقدي وصيغته وتوحيد نظام سعر صرف العملة المثلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويهتم المبحث الرابع باستشراف آفاق التكامل النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات التي تمكن الباحث من الخلوص إليها.

المبحث الأول: التعريف بالتكامل النقدي ونظرية منطقة العملة المثلى



أولاً: حول مفهومي التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي والعلاقة بينهما:

لعل في قراءة المفاهيم النظرية للتكامل الاقتصادي والتكامل النقدي ما يفيدنا الى حد كبير على إدراك طبيعة العلاقة بينهما. وفي هذا السياق يرى "قرايتس ماكلوب" أن انتقال العمل ورأس المال والسلع بلا قيود يشكل شرطاً ضرورياً لأية مجموعة من الدول الساعية الى التكامل الاقتصادي، بيد أن حرية السفر والهجرة، وحرية حركة رؤوس الأموال، وحرية التجارة بهذا المعنى، ليست شرطاً كافياً لتحقيق التكامل الاقتصادي الناجز، الذي يتطلب كذلك إقامة المؤسسات، وإتباع السياسات المشتركة لضمان الاستخدام الكامل لجميع إمكانات الكفاءة الاقتصادية ذات العلاقة بتقسيم العمل. ويبدو ذلك جلياً، إذا ما نظرنا الى الواقع، سنجد أن من الصعوبة تنفيذ حجة "قرايتس ماكلوب" من أن التجارة تتطلب المدفوعات، وأن حركة رؤوس الأموال تتطلب تهيئة الفرص للحصول على الأجور والقيام بتحويلها. ومن هنا، فإن قيام نظام يسمح بإجراء المدفوعات الدولية، وعمليات الصرف الأجنبي بلا رقابة يعبر عنها باختصار بالتكامل النقدي، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي^(٨).

وفي ضوء منظور "قرايتس ماكلوب" فإن جوهر التكامل النقدي يتمثل بمجموع الترتيبات (الإجراءات والسياسات والعمليات) التي تيسر المعاملات النقدية وتسهلها لجميع الافراد ولكل المقاصد بين الدول الأعضاء في التكامل^(٩). وأن أنجع طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال عملة موحدة بدلاً من العملات المحلية المنفصلة. ويتفق "قرايتس ماكلوب" مع أغلب الاقتصاديين في تعريفه للتكامل النقدي الذي يقوم على إنشاء عملة موحدة. ويترتب على قيام التكامل النقدي نتيجتان مهمتان، تتمثل الأولى في أنه ما دامت إدارة أية عملة لا بد وأن يكون طرف ما مسؤولاً عنها، لذلك فإن قيام التكامل



النقدي يستتبعه بالضرورة إنشاء سلطة نقدية مركزية، وعادةً ما تتخذ شكل مصرف مركزي. أما النتيجة الثانية، فتتمثل في أنه ما زالت الرقابة على الصرف تتضمن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى، لذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك رقابة على الصرف في داخل منطقة موحدة نقدياً^(١٠).

ويترتب على هاتين النتيجتين مضامين سياسية عميقة، إذ يتم التنازل عن وظيفتان مهمتان من وظائف الحكومة المستقلة هما السياسة النقدية، والرقابة على سعر الصرف، لصالح السلطة النقدية المركزية للدول المنضوية تحت لواء التكامل النقدي. زد على ذلك أن الأخير يستلزم تكاملاً في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ابتداءً، وإنشاء تجميع pooling مشترك لاحتياجات الصرف الأجنبي، وموازنة موحدة، وينجم عن ذلك، منح السلطة التنفيذية صلاحيات اقتصادية وسياسية، وهو أمر يشير إلى أن التكامل الاقتصادي والنقدي لا يمكن أن يتحققا من دون أن يكون لدى الدول الأعضاء في مشروع التكامل النقدي التزاماً قوياً باتجاه الوحدة السياسية^(١١).

ولقد اهتمت دراسات عدة دارت حول التكامل النقدي بالحديث عن تغييرات أقل أهمية من عملية إنشاء عملة موحدة، تتعلق بأي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك الذي يضم مجموعة الدول التي تمتلك عملات مختلفة على أنه تكامل نقدي جزئي، وبحسب منظور "قرايتس ماكلوب" تتمثل تلك الأشكال في الآتي: اتحاد المدفوعات Payment Union، وتنسيق أسعار الصرف Exchange Rate Coordination، وتجميع الاحتياطي Reserve Pooling، وتكامل سوق رأس المال Capital Market Integration، والعملية الموازية Parallel Currency، والسياسات المشتركة تجاه التدفقات



الخارجية لرأس المال Common Policies Toward External Capital
Flows، والتنسيق النقدي Monetary Coordination^(١٢).

ولا يتضمن أي شكل منها نقل حاسم للسيادة النقدية، في حين أنها قد تذهب شوطاً بعيداً في تعزيز التكامل النقدي.

من حاصل ما تقدم آنفاً، يتبين لنا أن الحد الأدنى لمفهوم التكامل النقدي يتمثل بغياب القيود على جميع المعاملات النقدية قصيرة وطويلة الأمد. أما الحد الأقصى لذلك فهو التوحيد النقدي Monetary Unification، بمعنى تبني عملة موحدة (متماثلة) Uniform Currency، وما بين هذين الحدين يمكن تنسيق السياسات النقدية المحلية^(١٣).

وحول العلاقة بين مفهومي التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي، يواجه الباحث لدى دراسته لتجارب التكامل النقدي والاقتصادي تساؤلاً مهماً فحواه أيهما يسبق الآخر في ميدان التطبيق. وفي هذا السياق يرى بعض الاقتصاديين أنه يصعب تحقيق تكامل اقتصادي كامل من دون قيام تكامل نقدي كامل، بمعنى أن الأخير، يعد مدخلاً ضرورياً للولوج إلى ميدان التكامل الاقتصادي، ويسوق مريدو هذا الرأي تجربة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا بوصفها شاهداً يركنون إليه، إذ شهدت هذه التجربة تكاملاً نقدياً كاملاً منذ عام ١٩٥٥، من دون أن يسبقها تكاملاً اقتصادياً كاملاً^(١٤). إن فحوى هذه الفكرة يقوم على أساس أن تحقيق التكامل النقدي يحدث نوعاً من الحركية (الدينامية) المشتركة التي تعجل عملية التكامل الاقتصادي^(١٥). وارتباطاً بما تقدم ذكره تواء، فإنه لا جدوى من قيام التكامل النقدي، إذا لم يتم قدر ما من التكامل الاقتصادي، وإلا ظل التكامل النقدي معلقاً في الهواء^(١٦). وبالمقابل، ثمة من ينحو منحى مغايراً مراده أن التكامل الاقتصادي، ينبغي أن يسبق التكامل النقدي. فالتكامل النقدي هنا يدعم تحرير التجارة الخارجية، وتحرير حركة عوامل الإنتاج بين الدول



الأعضاء^(١٧). وتدرج تجربة الاتحاد الأوروبي بوصفها رائدة في هذا الميدان، ومعرزة لمريدي هذا الرأي. في حين يرى فريق ثالث من الاقتصاديين أن العلاقة بين التكامل النقدي والتكامل الاقتصادي جد وثيقة، ويجب عدم الأخذ بأي منهما بمعزل عن الآخر، بل ينبغي النظر إليهما بوصفهما عمليتين مساندتين بعضهما البعض الآخر، بمعنى أن العلاقة بينهما متبادلة. وليس لأي منهما أن يقوم بشكل كامل من دون الآخر، بل يجب أن يسيرا معاً بشكل متلازم ولا يمكن لأحدهما أن يتخلف زمنياً طويلاً عن الآخر، وعندما يزداد زخم جهد التكامل النقدي، يكون مقروناً بتطور عملية التكامل الاقتصادي، وعليه يشد كل منهما أزر الآخر حتى يتحقق في نهاية المطاف تكامل اقتصادي ونقدي ناجز^(١٨).

ثانياً: نظرية التكامل النقدي: نظرية منطقة العملة المثلى:

يمكن عد منطقة العملة المثلى Optimum Currency Area الأساس الذي استندت عليه نظرية التكامل النقدي. وثمة اشتراطات لقيامها تتمثل بالنقاط الآتية:^(١٩)

١. حرية حركة كاملة لعوامل الإنتاج بين دول المنطقة، وعدم قدرتها خارج نطاقها.
٢. قابلية تامة لعملات دول المنطقة للتحويل بعضها تجاه الآخر.
٣. أسعار صرف ثابتة بين عملات دول المنطقة، أو ضمن هوامش تقلبات محدّدة تزول تدريجياً، بحيث تنتهي بعملة موحّدة.
٤. التكامل بين أنماط تجارتها الخارجية^(٢٠).
٥. تحقيق مستوى عالي من التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية.
٦. إقامة مؤسسة نقدية مركزية تمثل دول المنطقة لقراراتها.
٧. التناغم بين العقائد السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة^(٢١).



٨. توافر رغبة دول المنطقة في التنازل عن استقلاليتهم في شؤون النقد والائتمان والفائدة.

وفي هذا السياق يقول "فرايتس ماكلوب" "يجب أن تكون هناك إرادة للتنازل عن السيادة المحلية متجسدة في السياسة النقدية والمالية أولاً، لكي يكون ممكناً تثبيت أسعار الصرف بشكل دائم، ومن ثم سيكون إدخال العملة الموحدة تنويجاً لتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية"^(٢٢).

وثمة معايير ستة تُحدّد منطقة العملة المثلى هي:-

١. معيار حرية حركة عوامل الإنتاج Factors Mobility

يرى "روبرت موندل" أن منطقة العملة المثلى هي إقليم تبدو فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال من الدول ذات التكلفة المتدنية أو العائد المنخفض إلى الدول ذات التكلفة العالية أو العائد المرتفع، مما يحول دون وقوع مشكلات مدفوعات تنجم عن الاختلافات الحدية في الزيادة في التكاليف والأسعار بين دول المنطقة، والتي يمكن عدّها بأنها مثلى. وعندئذٍ يمكن عدّ تدفق عوامل الإنتاج بديلاً عن تعديل سعر الصرف، والأخير بديلاً عن تغييرات مستويات الأجور الحقيقية نتيجة ظروف العرض والطلب^(٢٣).

٢. معيار درجة انفتاح الاقتصاد المحلي ازاء التجارة الخارجية

Openness of Economy Toward Foreign Trade

يقيس هذا المعيار نسبة السلع المتاجر بها Tradable Goods إلى السلع غير المتاجر بها Non-Tradable Goods وأثر ذلك في المواءمة بين التوازنين الداخلي والخارجي. مَرَكْزاً على مدى الحاجة إلى استقرار الأسعار في داخل المنطقة، وكلما ارتفعت النسبة، ازدادت المنافع الناجمة عن قيام منطقة العملة، وانخفضت في الوقت نفسه مدى الحاجة إلى استخدام



السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي. وباستخدام التحليل نفسه، كلما ازدادت نسبة السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى إجمالي الاستهلاك المحلي، ازداد أثر تعديل سعر الصرف في مستوى الأسعار المحلية، وكلما ازدادت نسبة السلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها، ازدادت حدة الاختلال في مستوى الأسعار، وقيمت الحجة ضد أسعار الصرف المرنة^(٢٤). ومن الجدير بالذكر، أن درجة انفتاح اقتصاد ما تؤثر في نشوء "الوهم النقدي" Money Illution، ذلكم أن فعالية تغيرات سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الخارجية، إنما يتوقف كثيراً على وجود الوهم النقدي. وفي ظل الاقتصادات المفتوحة التي تتميز بنسبة عالية للاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن تباينات سعر الصرف ستضمن تغيرات موازية لها في مستوى الأسعار. ومن ثم في الدخول الحقيقية، بمعنى عندما ترتبط تغيرات الأجور النقدية بالرقم القياسي للأسعار بما في ذلك الاستيرادات، فقد يصبح سعر الصرف وسيلة عديمة الفعالية لتصحيح الاختلالات الخارجية^(٢٥).

٣. معيار مدى تنوع مزيج الناتج Diversity Of Product Mix

يقدم "بيتر كينن" ثلاث أسانيد حول هذا المعيار هي: ^(٢٦)

١. إن تعرض الدولة متنوعة الناتج إلى انخفاض في الطلب على صادراتها الرئيسية، لن يؤدي إلى حصول بطالة حادة، كما يحصل للدولة أحادية الناتج.

٢. إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب الداخلي وبخاصة بين الصادرات والاستثمارات ستكون أضعف في الاقتصاد متنوع الناتج، لذا فإن التغيرات الحاصلة في الاستخدام الداخلي نتيجة لتغير الطلب الخارجي لن تكون كبيرة.



٣. إن الاقتصاد متنوع الناتج لن يتعرض لتغيرات في معدلات التبادل التجاري Terms Of Trade بقدر ما يتعرض له الاقتصاد أحادي الناتج. فكلما ازداد تنوع ناتج اقتصاد ما وبخاصة صادراته، أدى ذلك إلى ابتعاده عن التقلبات الخارجية، أي بمعنى إقلال الآثار الناجمة في مركز مدفوعاته، واستقرار أسعاره، وثبات دخله، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الايجابية لهذه التقلبات. أما الاقتصاد أحادي الناتج أو قليل التنوع، فانه بحاجة إلى مرونة في أسعار الصرف، بعكس ما هي عليه حال الاقتصاد متنوع الناتج.

إن المعايير الثلاث المذكورة آنفاً تمثل معايير تقليدية لتحديد النطاق الملائم لمنطقة العملة المثلّى، وذلك باعتماد خاصية اقتصادية محدّدة لذلك النطاق. وتعاني هذه قصوراً وهو ابتعادها عن إبراز المنافع الاقتصادية المترتبة على إنشاء منطقة العملة المثلّى باستثناء تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي، والأخير لا يمكن عدّهما الهدفين الاقتصاديين الوحيديين للحكومات المعاصرة، إذ أن ثمة أهدافاً أخرى من مثل إعادة تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تتعارض مثل هذه الأهداف والسياسات الرامية إلى تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي، ناهيك عن صعوبة تعريف التوازن الداخلي بسبب وجود مقايضة بين البطالة والتضخم^(٢٧).

٤. معيار التكاليف والمنافع: - يعد هذا المعيار أسلوباً جديداً ومطوراً يضع إطاراً عاماً لتحديد منطقة العملة، يأخذ في حسبانها جميع العوامل المحدّدة لها، ومحاولاً في الوقت نفسه، تقويم جميع التكاليف والمنافع الناجمة عن المشاركة في منطقة العملة من منظور الدولة العضو فيها. وفي ضوء هذا المعيار يجري تعريف منطقة العملة بالموازنة بين التكاليف والمنافع، أي على أساس تحليل الكلفة - المنفعة Cost-Benefit



Analysis، وليس على أساس الأفضلية. وينبغي والحال هذه تبني منطقة العملة عندما تتفوق منافعها على تكاليفها. وثمة منافع كمية يمكن تحقيقها من جزاء إنشاء منطقة العملة هي: (٢٨)

١. منافع تنجم عن الاقتصاد في الموارد الخاصة بحقل الصيرفة.
٢. منافع تنجم عن تنامي التجارة وإقلال عدم التوكد الناشئة عن تحديد سعر الصرف.
٣. منافع تنجم عن تحقيق كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية.

أما التكاليف الممكنة Potential Costs فتتبع من عدم القدرة على تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن، أي فقدان السيطرة على إحدى الوسائل المهمة للسياسة النقدية، بيد أن المدافعين عن أسعار الصرف المرنة لم يعيروا اهتماماً يذكر إلى اختلاف الدول في الحجم ودرجة انفتاح الاقتصاد الوطني إزاء التجارة الخارجية، وقابلية عوامل الإنتاج على الحركة، واتجاه السياسات المحلية، بل عدّوا جميع الدول الأعضاء في منطقة العملة متساوين في كل ذلك (٢٩).

٥. معيار مدى تعرض الدول للصدمات الخارجية ودرجة استجابتها:-
يتناول هذا المعيار درجة انتظام أو عدم انتظام الصدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها اقتصادات الدول الأعضاء في منطقة العملة، إذ أن سعر الصرف الاسمي، لا يمكن أن يتحرك في ظل منطقة العملة لتسهيل عملية التكيف مع الصدمات من أي نوع كانت، مما يؤدي إلى أن التكاليف المرافقة لفقدان استقلالية السياسة النقدية، سترداد مع ارتفاع درجة عدم انتظام الصدمات بين دول منطقة العملة (٢٩).

٦. معيار مدى التشابه في معدلات التضخم:-
لم يتسن لهذا المعيار أن يتبوأ مكانته المهمة ضمن معايير تحديد منطقة العملة المثلى، بالرغم من أهميته الفائقة لدى اتخاذ الدولة قرارها بالانضمام



الى منطقة سعر صرف ثابت. إذ تفترض المعايير المذكورة سلفاً، إن الاختلالات الخارجية إنما تنجم أساساً عن عوامل اقتصادية جزئية Micro Economic Factors من مثل التغيرات في ظروف العرض والطلب في صناعات بعينها. لكن التجربة التاريخية تسفر عن أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك، ذلك أن الاختلالات الخارجية (اختلالات المدفوعات) قد تحدّد في الغالب الأعم بواسطة عوامل اقتصادية كلية Macro Economic Factors وفي طبيعتها التضخم وقصور سياسة إدارة الطلب. وتتطلب الحال التشديد على الأسباب النهائية للانحرافات في معدلات التضخم، فإذا ما كان محدّداً على أساس وجود خروقات متأصلة في أهداف الاستخدام على المستوى المحلي، وفي الضغوطات التي تملّحها نقابات العمال، أو في درجة تحكم المنتجين في الإنتاج، وفي اتجاهات تطور الإنتاجية.

وفي هذه الحالات، قد يتأكد الحفاظ على سعر صرف مثبت أو غير عملي من جهة، وباهظ التكلفة من جهة أخرى. ويعتقد بعض الاقتصاديين إن الانضمام الى منطقة العملة، قد يكون في حد ذاته وسيلة فعّالة لتصحيح الاتجاهات السعرية لدى أكثر الأعضاء تأثراً بالتضخم المزمن. بيد أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة في هذه الدولة أو تلك، العاجزة عن تنفيذ سياسات مكافحة التضخم قبل الانضمام إلى منطقة العملة، تملك في الوقت نفسه القدرة على إقناع مواطنيها بتحمّل تكلفة العملة لكي تتمكن ببساطة من الحفاظ على سعر الصرف المثبت المتفق عليه^(٣٠).

وفي ضوء استعراض معايير منطقة العملة المثلى، يمكن التوصل إلى الحقائق الآتية^(٣١):

- إن منافع منطقة العملة بين عدد من الدول يمكن أن تزداد، إذا كان حجم التجارة البينية كبيراً، كما هي الحال في تجربة الاتحاد الأوروبي.



- إن تكاليف التخلي عن أداة سعر الصرف يمكن أن تكون أقل في الحالات الآتية:-
- إذا كانت قابلية العمل ورأس المال على الحركة بين الدول الأعضاء كبيرة.
- إذا كان اقتصاد كل دولة عضو ذا بنية صناعية متنوعة، ينجم عنها صادرات متنوعة الناتج.
- إذا كانت الصدمات في معظمها مشتركة فيما بينها جميعاً، وليست خاصة بدولة دون غيرها.

المبحث الثاني: إنشاء منطقة العملة المثلى ومحدداتها لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أولاً: مدى إمكانية إنشاء منطقة عملة مثلى بين دول المجلس:

منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين أهتم الاقتصاديون العرب المختصون بالتكامل الاقتصادي والعملات بإنشاء منطقة عملة مثلى بين دول الفاضل العربية، وهي الدول التي تتضوي اليوم تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأفادوا بإمكانية تحقيق هذه المنطقة، مسوِّعين ذلك على أساس ما تمتلكه تلك الدول من قدرات مالية، نظراً لما يتوافر فيها مجتمعة من فوائض في موازين مدفوعاتها، وسيطرة حكوماتها على تلك الفوائض المتأتية من إيراداتها النفطية، وعدم توقع حصول خلل مستدام في موازين مدفوعاتها. الأمر الذي حداً الاقتصاديين بتشجيع تثبيت أسعار الصرف بين عملاتها، وإقلال الحاجة الى وجود هوامش للتقلبات فيها^(٣٢). فضلاً عن تشابه اقتصادات هذه الدول من حيث كون القطاع النفطي يشكّل معظم دخولها القومية، وهذا يعني أن بالإمكان إنشاء منطقة عملة مثلى لدول المجلس وتثبيت أسعار صرف عملاتها وإيجاد عملة موحدة بينها، في حين



أن هناك اشتراطات أخرى وبخاصة السياسية منها، التي يجب أن تتحقق قبل بلوغ ذلك الهدف^(٣٣). ونظراً لأن التكامل النقدي يتضمن الاتفاق على أسعار صرف ثابتة دائمة، أو إطلاق عملة موحدة، مما يتطلب مركزية السياسة النقدية لدول المنطقة النقدية المثلى. إلا أن من الممكن تحقيق ذلك بشكل تدريجي، بدلاً من القفز دفعة واحدة، وذلك عن طريق تطوير تدريجي لعملة موحدة يتزامن عملها مع العملات المحلية القائمة. وتتزايد نسبتها الى الأخيرة تدريجياً وباستمرار مع مرور الزمن^(٣٤). ويجري تداولها مع العملات المحلية، الى أن يصبح ذلك أمراً اعتيادياً لمواطني دول المجلس. ويؤيد وجهة النظر هذه "روبرت مانديل" المتخصص في العملات إذ يؤمن بضرورة تبني العملة الخليجية الموحدة الى جانب العملات المحلية، وهو شبيه ببعض الدول الأوروبية التي تتعامل بعملتين هما العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وعملة المحلية، وسيأتي اليوم الذي ستتخلّى فيه دول المجلس عن التعامل بعملاتها المحلية، لكن "روبرت مانديل" طالبها بعدم التعجّل في التخلص من العملات المحلية حالياً^(٣٥).

كما يجري إصدار العملة الموحدة من "مصرف مركزي اتحادي" على غرار "المصرف الاحتياطي (الفدرالي) الأمريكي" الذي أصبح فيه المصارف المركزية لدول المجلس أعضاء عاملين تسهم فيه بنسبة من موجوداتها الأجنبية، فضلاً عن نسبة من العملات المحلية التي يستطيع "المصرف المركزي الاتحادي"، أن يصدر مقابلها العملة الموحدة، التي تكون حكومات دول المجلس أول من يقبلها في دفع الضرائب إليها، وتسديد الالتزامات تجاهها، وتكون المصارف التجارية أول من يستخدمها على أنها موجودات احتياطية، وتعد بوصفها وسائل لإنشاء سوق نقدية قصيرة الأجل، وفي إصدارات مالية طويلة الأجل، وحين يتم تقبل المواطنين لهذه الموجودات المصرفية قصيرة وطويلة الأجل وبشكل تدريجي، يمكن عندئذٍ للمصرف



المركزي الاتحادي استخدام هذه السندات في عملياته في السوق المفتوحة على نطاق منطقة العملة، مما ييسر حركة رؤوس الأموال والفوائض المالية، ويؤدي إلى إنشاء سوق نقدية ومالية على نطاق منطقة العملة، ويتاح عندئذٍ للمصرف المركزي الاتحادي استخدام هذه الوسائل لدعم العملات المحلية طبقاً لتعليمات تصدرها لجنة المصارف المركزية المحلية، وهي مشابهة للجنة السوق المفتوحة في المصرف الاحتياطي (الفدرالي) الأمريكي، وبشروع استخدام العملة الموحدة سيكون بإمكان هذه العملة أن تحل محل العملات المحلية المتعددة بشكل تدريجي. ومن البدهي القول أن لدول المجلس مصلحة في أن تجري معاملاتها الدولية بعملة موحدة تتحكم بقيمتها بدلاً من إجرائها بعملات لا تسيطر على قيمها، زد على ذلك إن دول المجلس (مجتمعة) تكون أقدر على تحقيق الإيداع في المصارف الأجنبية بالعملة الموحدة من أية دولة منفردة بعملتها المحلية، وأقدر على الإقراض بهذه العملة، وعلى جعل منطقة دول المجلس مركزاً مالياً عالمياً ذا استقلال وثبات^(٣٦). ويبقى مع ذلك ضرورياً وبوصفه شرطاً مسبقاً العمل على التنسيق التدريجي بين السياسات النقدية والمالية من ناحية، والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى بين دول منطقة العملة المثلى^(٣٧). وعندئذٍ تصبح الأسباب التي تساق عادةً في الدعوة إلى إصدار العملة الخليجية الموحدة هي أسباب اقتصادية وجيهة، إذ يتوافر لدول المجلس عملة قوية وثابتة قادرة على أن تأخذ مكاناً مهماً بين العملات العالمية القيادية، بما يعزل أموال دول المجلس في التعاملات المالية عن انخفاضات قيم العملات الأجنبية التي تستخدم نظراً لتآكل قيم أرصدها المالية في الخارج.

ثانياً: محدّدات منطقة العملة المثلى لدول المجلس:

إذا ما أردنا تحديد إمكانات التكامل النقدي بين دول المجلس، يجدر بنا ابتداء إثبات أن هذه الدول تشكّل منطقة عملة مثلى وبحسب ما يتوافر لها



من إمكانيات اقتصادية تحقق ذلك، ويتجسد الأمر من الناحية العملية في مدى ما تحققه تلكم الدول من معايير منطقة العملة المثلّي التي مرت بنا سلفاً في المبحث الثاني. وفي ضوء معيار حرية حركة عوامل الإنتاج، يتبين لنا أن هذه الحرية متوافرة نسبياً، وبما أن عنصر العمل يكاد أن يكون نادراً، ومعظمه وافد من الدول العربية والأجنبية، لذا فإن أهميته في تكوين منطقة العملة المثلّي تبدو محدودة أيضاً. أما عنصر رأس المال النقدي، فحرية انتقاله مضمونة، وليس ثمة قيود على حركته سواء أكان للمعاملات الجارية أم معاملات رأس المال طويل الأجل، وبذلك فإن اقتصادات مجلس التعاون تقي بهذا المعيار^(٣٨). أما معيار درجة انفتاح الاقتصاد الوطني ازاء التجارة الخارجية، فيبدو جلياً، أن النفط يشكّل جُلّ صادرات دول المجلس، وكذا الحال فيما يخص إيراداتها، وتلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات هذه الدول، وتجري باتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة. أما عن التبادل التجاري البيني، فلا زال محدوداً ولا يتجاوز نسبة (١٠٪) من إجمالي تجارتها الخارجية^(٣٩). لذا ليس ثمة ما يسوّغ إقامة أسعار صرف مرنة بين عملاتها، بل تدعو هذه الحقيقة الى تثبيت أسعار الصرف المتقابلة بدلاً من تركها عائمة، إذ ليس هناك تنافس فيما بينها في حقل التجارة الدولية، فضلاً عن غياب احتمال حصول اختلالات في موازين مدفوعاتها لضالة حجم التبادل التجاري البيني في الأجلين القصير والمتوسط^(٤٠). أما عن معيار مدى تنوّع مزيج الناتج، فنجد أن الناتج الرئيس لهذه الدول متشابه، وهو النفط، مما يجعلها منطقة إنتاج نوعي وأحادي الجانب، يتمثل فيه الطلب على عوامل إنتاج ذات مواصفات موحدة، كما يتمثل فيه الطلب على الناتج من حيث المصدر والتأثير، وهذا ما يخالف معيار مدى تنوّع مزيج الناتج، بيد أنه يجعل هذه الدول تشكّل منطقة إنتاجية موحدة حيال العالم الخارجي، مما يسهّل تثبيت أسعار صرف عملاتها فيما بينها، وتركها



مرنة تجاه بقية دول العالم، وبما أن أسعار النفط تجري على أساس نقدي واحد، وهو الدولار الأمريكي، وكونها تتحدد بصورة مستقلة في سوق النفط العالمية، لذا فإن أسعار صرف العملات المحلية تجاه العملات الأجنبية، لن يكون له تأثير في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول العالم الأخرى^(٤١). وعن مدى تحقق معيار التكاليف والمنافع الناجمة عن منطقة العملة المثلى، فيتضح لنا أن التكاليف تقل عن المنافع بكثير، لاسيما إذا ما أخذنا في الحسبان عدم اتصاف اقتصاداتها بالتعقيد في البنى الاقتصادية بعامة والبنى المالية والنقدية بخاصة. ونظراً لضعف دور السياسة النقدية فيها بعامة، وغلبة الدور المالي الذي تمارسه حكوماتها، وأهمية إيرادات النفط في تحديد عرض النقد فيها، فإن ما يدعى بـ "فقدان السيطرة على السياسة النقدية" و"التخلي عن السياسة النقدية"، يصبحان أمرين لا أهمية تذكر لهما. فضلاً عن الغياب الكامل تقريباً للمقايضة بين البطالة والتضخم^(٤٢). إذ أن البطالة فيها أغلبها أجنبية، لن تسبب لها مشكلات سياسية أو اقتصادية، كما أن التضخم أغلبه مستورد، لا تستطيع الدول فرادى التحكم فيه، بل أن مواجهته مجتمعةً سيسهلّ عليها الحدّ منه عن طريق المساومات الجماعية^(٤٣). زد على ذلك، يجعل تكاليف التكامل النقدي جدّاً منخفضة، مقارنةً بالمنافع التي يمكن أن تحصل عليها دول المجلس^(٤٤).

أما عن معيار مدى تعرّض الدول للصدمات الخارجية ودرجة استجاباتها، فكما مر بنا سلفاً، أن دول المجلس منفتحة اقتصادياً، لذا تكون عرضةً للصدمات الخارجية بشكل سافر، فضلاً عن كونها تتسم بقدر كبير من قدرة رأس المال النقدي على الحركة، لذا فإن السلطات النقدية فيها، لن تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في صنع السياسات النقدية، ومن هنا فإن تنسيق السياسات فيها لن ينجم عنه أي فقدان كبير للسيادة^(٤٥). كما إن تشابه أسواق العمل فيها، واتسامها بالمرونة من حيث حرية الحركة ومستويات



الأجور الأسمية، واعتمادها على عنصر العمل الوافد العربي والأجنبي، وتمائل اقتصاداتها بنوياً، من حيث اعتمادها المفرط على صادرات النفط، سيعطي اقتصاداتها قدرة على التكيف مع أية صدمات محتملة من دون اللجوء الى إجراء أية تعديلات في أسعار الصرف، كذلك تغني ضخامة الأصول الأجنبية المتوافرة لديها عن احتمال اللجوء الى معالجة الأزمات المالية إن وقعت بطبع النقود، كما سيجعل من أية صدمة مستقبلية محتملة تطال كل دول المجلس وليس دولة بعينها. وفيما يخص معيار مدى التشابه في معدلات التضخم، فقد بات يقيناً أن التضخم ليس ناجماً عن عوامل داخلية من مثل ضغط في الطلب، أو قصور في الإنتاج، وإنما ناجماً عن عوامل خارجية تتمثل بفعل استيراداتها المتنامية من الخارج (التضخم المستورد)، وهذا يعني تقارب نسبي في معدلات التضخم، الأمر الذي يسهل عليها التنسيق بين سياساتها المالية والنقدية في مواجهة أية ضغوط تضخمية قد تنشأ عن ارتباطها القوي بالاقتصادات الرأسمالية المتقدمة^(٤٦). وفي ضوء تلك المعايير نخرج بنتيجة فحواها أن هذه الدول مجتمعة تشكل منطقة عملة مثلى حقاً، مما يؤكد ضرورة إمكانية اتباعها سياسة أسعار صرف ثابتة بين عملاتها، بوصفها خطوة تمهيدية نحو تحقيق التكامل النقدي فيما بينها.

ومما يدعم هذا التوجه، تماثل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية بين دول المجلس، فالتشابه الواسع في السياسات المالية يتمثل في كونها لا تفرض ضرائب دخل مهمة على مواطنيها، وتحافظ على موازنات حكومية متوازنة بعامة، أو بعجز مالي قليل نسبياً، ولا تلجأ أي منها الى الجهاز المصرفي بقصد تمويل العجوزات في موازناتها، وتنخفض فيها الرسوم الكمركية على معظم المنتجات. وتتبع سياسات غير تضخمية متمثلة بأسعار صرف ثابتة تجاه الدولار، ولا تفرض قيوداً على الصرف الأجنبي،



ولا على الاستثمارات وحركة رأس المال، وتتبنى سياسات اقتصادية حرة، وتسمح بتدقيق حر لرأس المال وبحرية تحويل العملات.^(٤٧) وثمة تماثلاً في مجال السياسات النقدية، فعرض النقد فيها يتأثر بشكل أساس بمراكز موازين مدفوعاتها من ناحية، وبالإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، مما يضعف من وسائل السياسة النقدية الكمية للتأثير في عرض النقد، ويجعل الإنفاق الحكومي هو العامل الأساس في ذلك، أما السلطات النقدية، فينحصر دورها في الإصدار النقدي استجابة للمتطلبات الحكومية، ومراقبة أسعار الصرف، والعمل على ربطها بقاعدة نقدية، أو عملة أجنبية، أو سلة من العملات، كما تتشابه في انعدام استقلالية سلطات النقد المركزية في رسم السياسات النقدية فيها^(٤٨). زد على ذلك انعدام أهمية سعر الصرف بوصفه وسيلة نقدية وبخاصة لصادرات النفط، التي يتحدد سعرها في سوق النفط العالمية. كما أن توحيد سعر الصرف، سيجعل هذه الدول منطقة موحدة تجاه العالم الخارجي من حيث استيراداتها من السلع والخدمات، مما سيزيد من قوتها التساومية والتفاوضية لصالحها، لذا فإن تنسيق سياساتها النقدية سيغدو مسألة سهلة من دون أن يعني ذلك فقداناً مهماً لسيادة كل دولة من دول المجلس في مجال النقد والصيرفة^(٤٩). كما تتشابه دول المجلس في نظم التجارة، وفي المؤسسات الاقتصادية القائمة، وأن هذا التشابه يفتح الأبواب على مصاريعها للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية في المجالات كافة، ويضمن عدم تعارضها وبخاصة في مجال أسعار الصرف.

المبحث الثالث: أسلوب التكامل النقدي وصيغته وتوحيد نظام سعر صرف

العملة المثلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: أسلوب التكامل النقدي لدول المجلس وصيغته



إتخذت قمة مسقط (٢٠٠١) قراراتين مهمين بشأن إقامة تكامل نقدي بين دول المجلس هما:

- (١) اعتماد الأسلوب التدريجي في إقامة التكامل النقدي على أن يجري العمل فيه في الأول من كانون الثاني عام ٢٠١٠.
- (٢) تكون صيغة التكامل النقدي على شكل عملة موحدة ترتبط بالدولار الأمريكي.

وقد انعكس قرار الأسلوب التدريجي في تبني معايير أداء اقتصادية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥، يجري خلال هذه المدة تحقيق تقارب في السياسات الاقتصادية بقصد دعم التكامل النقدي. وقد تحقق تقارب بين سياسات سعر الصرف التي اعتمدتها دول المجلس بشأن الربط بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت في عام ٢٠٠٢. ومنذ كانون الثاني ٢٠٠٣ اتخذت دول المجلس خطوات عملية باتجاه دعم التكامل الاقتصادي، ودعم التكامل النقدي، تمثلت بمعايير تقارب انتقال العمل ورأس المال، وتبني تعريف كمركية مشتركة واحدة ازاء العالم الخارجي. وأن من شأن هذه التقارير تحقيق التكامل النقدي، وإطلاق العملة الموحدة في كانون الثاني عام ٢٠١٠^(٥٠). وثمة من يرى أن هذا التاريخ هو أبعد مما هو ضروري لتحقيق التكامل النقدي، وذلك لتوافر اشتراطات المقاربة المطلوبة. فهناك اتساق في أهداف السياسات النقدية ووسائلها، وتنسيق كامل في سياسات سعر الصرف، من خلال الربط المشترك بالدولار الأمريكي، وثمة تشابه في السياسات الاستثمارية ازاء الفوائض المالية، وهي معالم Indicators تسير باتجاه تلاقي السياسات الاقتصادية لدول المجلس برمتها، وتجعل الوقت المطلوب لتحقيق تكامل نقدي ناجز أمراً ممكناً في مدة أقصر مما جرى التخطيط له في قمة مسقط (٢٠٠١). ومع ذلك قد يكون التأني مفيداً في كل خطوة تخطوها دول المجلس على طريق التكامل النقدي المنشود^(٥١).



أما الصيغة التي ينبغي أن يتم بها التكامل النقدي بين دول المجلس، فقد أقرّت قمة مسقط (٢٠٠١) صيغة العملة الموحدة، مروراً بمدة زمنية محدّدة بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها بين عملات دول المجلس، يجري خلالها التحضير النهائي لإصدار العملة الخليجية الموحدة. وثمة مسوِّغات عدة تقف وراء اختيار تلك الصيغة لعل في مقدمتها: أن إصدار عملة موحدة، يعد وسيلة مثلى لتحقيق تنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاستثمارية وتناغمها، الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء سوق نقدية ومالية موحدة، وفرض سعر صرف موحّد تجاه أي من العملات الأجنبية تمهيداً لقيام تكامل اقتصادي كامل. وسيوفر إصدار العملة الموحدة، عملة قوية، ومستقرة، ومقبولة في الأسواق المالية العالمية، وسيحميها من التقلبات الدورية، لأن قيمتها تخضع لرقابتها. وسيحسن ذلك من الاشتراطات التي تُودّع بها دول المجلس فوائضها المالية وأموالها النقدية في أسواق النقد والمال الرئيسة في العالم، وسيجعل منها منطقة مالية دولية مستقلة، ومستقرة، ويزيد من قدرتها التساومية النقدية والمالية والتجارية حيال العالم الخارجي. زد على ذلك، إن العملة الموحدة ستعمل على إزالة تكاليف المعاملات التي تتضمنها أسعار الصرف الثنائية القائمة بين عملات دول المجلس الحالية، وإزالة ما يتبقى من عدم اليقين حول تلك الأسعار. وصفوة القول، إن هذه المسوِّغات تكفي لقيام منطقة عملة خليجية مثلى، تشكّل تكامل نقدي خليجي عربي مرغوباً فيه^(٥٢).

ثانياً: توحيد نظام سعر صرف العملة الموحدة لدول المجلس:

لقد جرى تقديم مقترحات عدة حول المثبّت أو الرابط المشترك Common Anchor للعملة الموحدة المقترحة بغية إقامة منطقة عملة مثلى لدول المجلس. وثمة من اقترح جعل المثبّت المشترك للعملة الموحدة الجديدة، يقوم على قاعدة الربط الى رقم قياسي مرجّح باستيرادات Import*



Weighted Index دول المجلس، ومما يدعم مصداق هذا المقترح اقتصادياً، هو أن مثل هذا الربط لا يعكس أهمية كون معظم صادراتها النفطية، يجري باتجاه الدول نفسها، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة، وأن هذا الخيار سيترك لدول المجلس حرية اختيار العملات وأوزانها، وتغييرها عندما ترى ذلك ضرورياً. وعليه ستكون هذه الدول حرة في التحكم بمكونات سلة العملات وبأرجحياتها، وهي مزية مهمة تجعل مثل هذا الربط مفضلاً على سواه من القواعد النقدية الأخرى^(٥٣). ونظراً لكون معظم إيرادات النفط كانت بالدولار الأمريكي، فقد كان طبيعياً أن يتم ربط عملات دول المجلس بالعملية الأمريكية، وذلك حتى منتصف سبعينات القرن العشرين، وحينذاك ازداد الدولار ضعفاً في سوق الصرف الأجنبي، تحولت هذه الدول - ما عدا عُمان - إلى ربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة أو بسلة خاصة من العملات، تتوافر فيها هوامش كبيرة للتقلبات في أسعار صرف العملات المختلفة، ونجم عن ذلك استقرار ملحوظ في أسعار الصرف بين عملات هذه الدول^(٥٤). وهناك من يرى ضرورة الربط بحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights (SDR)، ونظراً لأن معظم مكونات الموازين التجارية النفطية وغير النفطية لدول المجلس، تجعل منافع الاستقرار الخارجي الناجمة عن الربط بالدولار، تفوق منافع الاستقرار بفعل الربط بحقوق السحب الخاصة، وذلك ناجم إلى حد كبير، من أن معظم صادرات النفط، وجزءاً كبيراً من الاستيرادات، والأصول والخصوم المالية الخارجية يجري تقويمها بالدولار، لذا لا يوجد ما يسوّغ التحول إلى الربط بحقوق السحب الخاصة^(٥٥). وثمة من اقترح ربط العملة الموحدة بسلة تتكون من العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والدولار، ويرد على هذا المقترح (دعاة الربط بالدولار) من أن ذلك لن يحقق تفوقاً على الربط بالدولار، في ما يتعلق بتنسيق الاستقرار الخارجي، بيد أن هذا الرد لا يراعي التنويع في



الأصول المالية الخارجية لدول المجلس، ولا الدخل الناجم عنه، وأن زيادة أهمية هذا المقترح ربما سيظهر مع مرور الزمن، وسيكون من الضروري أخذها في الحسبان، من حيث معيار الاستقرار الخارجي^(٥٦). ونعتقد أن نجاح تجربة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، يشكّل بديلاً آخر يستحق الاهتمام في أي تحليل مستقبلي للترتيبات المناسبة لنظام سعر صرف العملة الموحدة القادمة لدول المجلس. وثمة من يتحفّظ على الربط بعملية رئيسة معيّنة من مثل الدولار^(٥٧)، إذ أن الموازنة بين منافع مثل هذا الربط ومساوئها، يبرّج عدم القيام بذلك لأسباب عدة منها أن التغيير في سعر صرف العملة هذه لن يكون له، في الكثير من الحالات، أية علاقة بوضع ميزان مدفوعات دول المجلس، وإنما بوضع ميزان مدفوعات الدولة المصدرة لتلك العملة، ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فإن ربط العملة الموحدة بالدولار سيؤدي، في الغالب، إلى تغييرات في سعر صرف العملة الموحدة نتيجة عوامل خارجية لا قبل لها بالسيطرة عليها، مما قد يضر بوضع العملة الموحدة، وبمركز ميزان مدفوعات دول المجلس، وبالاستقرار الداخلي لمستوى الأسعار فيها، ويترتب على ذلك الحاجة إلى احتياطات أجنبية أكثر مما سيكون عليه الحال في ظل نظام أسعار الصرف القابلة للتعديل Adjustable Par Values، لاسيما إذا كانت العوامل المؤثرة في توازن أسعار صرف عمليتي دول المجلس، والولايات المتحدة الأمريكية ليست وثيقة الصلة بعضها ببعض^(٥٨). كما إن هناك احتمالاً قوياً بأن يؤدي الربط بالدولار ذا سعر صرف متقلّب باستمرار، إلى أن يتحوط المصدرون في الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذه التقلبات، برفع أسعار سلعهم المصدرة إلى دول المجلس لمواجهة عدم التوكّد من مسيرة أسعار الصرف المستقبلية^(٥٩). وبالرغم من هذه المساوئ الآتية والمحتملة، فإن متابعة متأنية للترتيبات الخاصة لأسعار صرف العملات الخليجية العربية حتى عام



٢٠٠٣ تسفر عن نجاح سياسة الربط بالدولار وفعاليته لمدة طويلة من الزمن، مما ضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وتسهيلاً للمعاملات التجارية والمالية والمحاسبية، لاسيما في ظل أسعار النفط ومشتقاته المقيّمة بالدولار^(٦٠). وتم في مطلع عام ٢٠٠٣، وتنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى لدول المجلس، استكمال ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت، وجاءت هذه الخطوة المهمة في تاريخ مشروع التكامل النقدي لدول المجلس، بعد أن كانت أسعار الصرف التقاطعية بين خمس عملات من أصل ستة ثابتة لمدة تقارب العقدين من الزمن، بالرغم من الربط الرسمي المذكور آنفاً. وكان تقلّب سعر الصرف التقاطعي للعملة السادسة خلال تلك المدة ضئيلاً، بالرغم من ربطها بسلة من العملات. وقيام نظام سعر الصرف الجديد، أضحى الدولار المثبت المشترك لعملات دول المجلس، مما ألغى مخاطر تقلب سعر الصرف بين دول المجلس والمخاطر ذات العلاقة بالدولار الأمريكي^(٦١). أما عن المؤسسة النقدية المسؤولة عن إصدار العملة الموحدة، فقد قرر المجلس الأعلى لدول المجلس (في قراره المتخذ في ١٨-١٩ كانون الأول عام ٢٠٠٥) إنشاء "السلطة النقدية المشتركة" التي ستكون مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحوّل الى "مصرف مركزي خليجي"، وأن مهام السلطة النقدية المشتركة تتمثل في رسم السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف وتنفيذهما، فضلاً عن وضع مواصفات العملة الموحدة، والتعليمات ذات العلاقة بإصدارها، وإدارة احتياطاتها الأجنبية^(٦٢). وفيما يخص تسمية العملة الموحدة ومواصفاتها وفئاتها، وطبعها، وتحديد موعد إطلاقها في الأسواق، لم يجر الاتفاق عليه حتى كتابة هذه السطور. ونقترح إطلاق اسم "الدينار الخليجي العربي" للعملة الخليجية الموحدة.^(*)



المبحث الرابع: آفاق التكامل النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يتطلب مشروع التكامل النقدي لدول المجلس اتساقاً بين أهداف السياسات الاقتصادية المحلية، وتناغماً بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالعجوزات المالية، ومعدلات النمو النقدي، ومعدلات النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب تقارباً اقتصادياً يتجسد بما يطلق عليه بتحقيق معايير التقارب Convergence Criteria التي تم الاتفاق عليها بعد دراسات مستفيضة، قامت بها اللجنة الفنية للتكامل النقدي، وتم رفعها الى لجنة محافظي مؤسسات النقد والمصارف المركزية، إذ تم الاتفاق على معايير للتقارب ذات علاقة بالسياسة النقدية، وأخرى ذات علاقة بالسياسة المالية. وقد أقرّ المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورة انعقاده السادسة والعشرين في ١٨-١٩ كانون الأول من عام ٢٠٠٥ ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والمصارف المركزية بشأن هذه المعايير^(٦٣). واشتملت معايير التقارب النقدي على معيار معدلات الفائدة، ومعيار معدلات التضخم، ومعيار مدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي. وهذه المعايير ذات صلة وثيقة بالسياسة النقدية، ويتوقع من كل دولة أن توفّق بين معالمها الاقتصادية Economic Indicators وهذه المعايير، لكي تنتهي للانضمام الى مشروع التكامل النقدي^(٦٤). واشتملت معايير التقارب المالي على معيار نسبة العجز السنوي في مالية الحكومة الى الناتج المحلي الإجمالي، ومعيار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي^(٦٥).

وقد وجّه المجلس الأعلى لدول المجلس بضرورة الاتفاق على كيفية حساب معايير التقارب النقدي والمالي، بغية التمكن من تطبيقهما بوصفهما معياري الانضمام واستمراريته بهما عقب قيام التكامل النقدي، نظراً لما



تمارسه السياسة المالية من تأثير قوي في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في طلب السيولة (عرض النقد). كما أن العجز في المالية العامة له تأثيره الخاص والقوي في زيادة المديونية، وفي زيادة عرض النقد^(٦٦). ومع ذلك ينبغي توافر الإرادة السياسية لتوجيه السياسات النقدية والمالية نحو هدف مشترك، وليس نحو أهداف وطنية صرفية. وبالرغم من اتفاق دول المجلس على هذا الأمر، بيد أن انسحاب سلطنة عُمان من الانضمام لمشروع التكامل النقدي والعملة الموحدة، وإلغاء الكويت ربط عملتها بالدولار، ولم يبق إلا أربع دول غير مهيأة في الأصل لإطلاق العملة الموحدة. كما أن قصور إجراءات تنفيذ مبدأ المواطنة الاقتصادية والتعامل بالمثل بين دول المجلس، فضلاً عن أن إعلان دولة الإمارات تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٠٩، تعد واحدة من العوائق الرئيسة أمام إطلاق العملة الموحدة، ما لم تطبق بقية الدول هذه الضريبة. إن ما تقدم ذكره توأ، يعكس عدم جادة الالتزام الحقيقي بهذا المشروع، ويشكك بعض محافظي المصارف المركزية بإمكانية الإعلان عن العملة الموحدة في موعدها المقرر، مما سيعيق الوصول إلى الهدف النهائي والذي يتمثل بتحقيق التكامل النقدي وإطلاق العملة الموحدة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني لعام ٢٠١٠. إن تبني دول المجلس لمشروع التكامل النقدي الذي يتوج بالعملة الخليجية الموحدة قد تم التخطيط له على ثلاث مراحل، إذ تم تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال بين دول المجلس في المرحلة الأولى. كما سيتم إزالة، أو الحد من تكلفة الصرف بين عملات دول المجلس مع مطلع عام ٢٠١٠ في المرحلة الثانية. وتم البدء بتنفيذ السوق الخليجية المشتركة، والمواطنة الاقتصادية الكاملة، بما تتضمنه من حرية انتقال العمل، وحرية التملك. بما في ذلك امتلاك أسهم الشركات في المرحلة الثالثة. ودعا بعض المسؤولين الخليجيين إلى إصلاح سياسة العملة، مسوِّغين ذلك من أن ربط عملات



دول المجلس بمنتهى مشترك هو الدولار، سيضطر المصارف المركزية الى اقتفاء أثر السياسة النقدية الأمريكية، في الوقت الذي لا تتناغم اقتصادات المجلس مع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية^(٦٧). ناهيك عما تعانيه دول المجلس من معدلات عالية للتضخم المستورد، وتراجع سعر صرف الدولار الى مستويات منخفضة في الأسواق العالمية، مما يجعل المصارف المركزية لدول المجلس عاجزة عن الحفاظ على ربط عملاتها بالدولار، ومحاربة التضخم في آن واحد. وهنا يجري ثانية توكيد ضرورة التخلي عن الربط بالدولار واستبداله بسلّة خاصة مكوّنة من عيّنة من عملات أهم الدول التي تستورد منها دول المجلس النسبة الأكبر، على أن تكون مرّجحة (موزونة) بالحصص النسبية لتلكم الدول مما تستورده دول المجلس منها، وعندها ستتوحد نظم الربط، ويتوافر عامل مهم من عوامل التناغم في سياسات سعر الصرف بين المجلس^(٦٨).

وستبقى الإيرادات النفطية المتزايدة الناجمة بفعل ارتفاع أسعار النفط، التضخم، والسياسات النقدية والمالية التوسعية، والطبيعة المنفتحة لاقتصادات المجلس، شكل برمتها عوائق أمام إصدار العملة الموحدة في موعدها المقرّر في مطلع عام ٢٠١٠. وربما يتم إطلاق العملة الموحدة محاسبياً في المرحلة الأولى بهدف تهيئة المواطنين لمفهوم العملة الموحدة، كما حدث للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إبان المدة (١٩٩٩-٢٠٠٢)، حتى تم إطلاقها فعلياً بوصفها عملة ملموسة، ويشير نائب الأمين العام المساعد لمجلس التعاون للشؤون الاقتصادية "د. ناصر القعود"، أن الإطلاق المحاسبي للعملة الموحدة سيكون جزءاً من الأعداد لإصدارها للتداول. ان هذه المرحلة ستحدد مسألتين مهمتين هما: اسم العملة، وقيمتها التبادلية مع المنتهى المشترك، ومن ثم سيكون هناك مسمى للعملة وقيمتها مقابل عملات الدول الأعضاء^(٦٩).



ونخلص من كل ما تقدم آنفاً، أن إطلاق العملة الموحدة في تبشير شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٠، يشكّل هدفاً طموحاً لاقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد أن تواضعت انجازاته نظراً لتباطؤ الإرادة السياسية في تبني خطوات اقتصادية رئيسية، باستثناء تطبيق الاتحاد الكمركي في عام ٢٠٠٣، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة في عام ٢٠٠٧، والاتحاد النقدي الذي من المؤمل قيامه في عام ٢٠١٠، يد أنها تبقى رهينة قرارات تنفيذية مستقبلية^(٧٠). وفي مسك الختام نقول، أنه مهما توافرت الظروف الاقتصادية الموضوعية، ومهما كانت براعة التحليل الاقتصادي وعمقه، الذي يُظهر مميزات التكامل النقدي مقارنةً بتكاليفه، فإن الإرادة السياسية المؤاتية لدى حكومات دول المجلس، هي التي تقرّر إقامة التكامل النقدي بين دول المجلس، ذلكم أن عملية التكامل النقدي، تقتضي التنازل بدرجة أو بأخرى عن السيادة النقدية. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن لا تكون الإرادة السياسية هي مجرد استجابة للعوامل الاقتصادية البحتة باتخاذ القرار بإقامة التكامل النقدي، كنها ينبغي أن تكون إرادة تتوافر على اتخاذ القرار، وتهيئة الترتيبات اللازمة، وتترك مهمة التنفيذ للمسؤولين المختصين في حقل الاقتصاد الدولي، والعملات، والتكتلات الاقتصادية الدولية، مع قيامها بمتابعة التنفيذ وبشكل مستدام.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

تمكّن الباحث من الخلوص الى الاستنتاجات الآتية:

١. لدى فحص مدى تطابق معايير منطقة العملة المثلى مع معطيات واقع الاقتصادات الخليجية العربية، تبين أنها مجتمعةً تشكّل منطقة عملة مثلى حقاً، مما يؤكد ضرورة تبنيها سياسة أسعار صرف ثابتة بين



عملاتها، بوصفها خطوة تمهيدية صوب تحقيق التكامل النقدي فيما بينها.

٢. تشير التجربة التاريخية للدول الخليجية العربية، أنها لم تلجأ إلى تعديل أسعار صرف عملاتها إلا نادراً، مما يعني ضآلة احتمال استخدامها لهذا المخرج في ظل الظروف التضخمية المختلفة، أو لأي سبب آخر.

٣. أن التشابه بين الاقتصادات الخليجية العربية بنوياً، وبخاصة اعتمادها المفرط على الصادرات النفطية، ومرونة حركة العمل، والأجور والأسعار، فضلاً عن تماثل أسواق العمل، واعتمادها على عنصر العمل الوافد، سيعطيها قدرة على التكيف مع أية صدمة مستقبلية محتملة.

٤. أن ضعف دور السياسة النقدية، وهيمنة الدور المالي الذي تمارسه حكومات دول المجلس، وأهمية إيرادات النفط في تحديد عرض النقد فيها، فإن ما يدعى بـ "فقدان السيطرة على السياسة النقدية"، و"التخلي عن السياسة النقدية"، يصبحان عديمي الأهمية في إطار الانضواء تحت لواء التكامل النقدي.

٥. إن من الممكن إطلاق العملة الموحدة بشكل تدريجي يتلائم عملها مع العملات المحلية القائمة، وتتزايد نسبتها إلى الأخيرة تدريجياً وباستمرار مع مرور الزمن، ويجري تداولها مع العملات المحلية، إلى أن يصبح ذلك أمراً اعتيادياً لمواطني دول المجلس، وصولاً إلى انحسار دور العملات المحلية، وتلاشي دورها مستقبلاً.

٦. إن الأسباب التي تساق عادة في الدعوة إلى إنشاء العملة الموحدة، هي أسباب اقتصادية وجيهة، إذ توفر عملة قوية وثابتة، وتتخذ لها مكانة مهمة بين العملات القيادية العالمية، بما يعزل الأرصدة المالية لدول المجلس في الخارج عن إنخفاضات قيم العملات الأجنبية المعتمدة.



٧. إن خروج دولة الكويت عن نظام الربط الثابت بالدولار، وتوكيد سلطنة عُمان انسحابها النهائي من الانضمام الى مشروع العملة الموحدة، يعدان من العوائق المهمة بوجه إصدار العملة الموحدة في موعدها المقرر في باكورة عام ٢٠١٠.

٨. يُحتمل إطلاق العملة الموحدة محاسبياً في مستهل عام ٢٠١٠، بهدف تهيئة المواطنين لمفهوم العملة الموحدة، كما حصل للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إبان المدة (١٩٩٩-٢٠٠٢)، حتى تم إطلاقها فعلياً. وسيكون الإطلاق المحاسبي للعملة الموحدة جزءاً من الإعدادات المستقبلية لإصدارها للتداول.

ثانياً: المقترحات:

انتهى الباحث الى تقديم المقترحات الآتية:

١. توكيد أهمية التخلي عن الربط بالدولار بوصفه مثبت مشترك للعملة الموحدة، واستبداله بالربط بسلة من العملات القائمة على رقم قياسي مرجح بإستيرادات دول المجلس من دول العملات التي تؤلف هذه السلة، ويكون اختيار هذه العملات وأوزانها من صلاحية دول المجلس، من دون أن تخضع لتحكم خارجي لا سلطان لها عليه.

٢. أن نجاح تجربة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، يشكّل بديلاً ينبغي أخذه في الحسبان عند أي تحليل مستقبلي للترتيبات المناسبة لنظام سعر صرف العملة الموحدة القادمة لدول المجلس.

٣. ضرورة إنشاء صندوق للتثبيت المالي، يجهز دول المجلس بمخطّط للتأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية، ويضفي إستقراراً على الإنفاق، وعلى الأسعار النسبية، وعلى الطلب الكلي، وذلك لمواجهة التقلّبات غير المتوقعة في الدخل.



٤. ينبغي رفد الموازنات بموارد ضريبية مستمرة، لكي يمكن تحقيق نوع من الاعتماد على الذات في الإيرادات الحكومية وتحقيق الاستقرار المنشود في النمو الاقتصادي بعيدا عن التأثيرات الخارجية، كما يُقترح تطبيق ضريبة القيمة المضافة، على مستوى دول المجلس، كونها أحدث الضرائب التي تفرض في الدول المتقدمة، والتي يتوقع أن يكون توزيع وعائها الضريبي أكثر عدالة وإنصافا للمساهمين فيها كافة.
٥. ترسيخ ما يمكن تسميته بتكامل عمليات التنمية الاقتصادية بين دول المجلس، بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، ورفع درجة استجابة العرض لتغيرات الطلب في إطار السوق الخليجية المشتركة، فضلا عن إعطاء أهمية خاصة للإسراع في تنفيذ مشاريع الربط المشتركة لتوثيق أواصر التكامل في حقل الكهرباء والاتصالات وخطوط نقل الغاز، والسكك الحديدية، والطرق الدولية بين دول المجلس.
٦. التشديد على حتمية التكامل المالي في ظل الاندماج وإنشاء عدد محدود من المؤسسات المالية الضخمة القادرة على العمل في موقف تنافسي أفضل، حيال التكتلات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية، لاسيما في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية، ودخول المؤسسات الدولية العمل في دول المجلس بحكم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
٧. إعطاء أهمية خاصة لأسواق الأوراق المالية لدول المجلس، في إطار التكامل المالي، وتطويرها وزيادة حجمها وقدرتها الاستيعابية، واستحداث مؤسسات مالية متخصصة لتسهيل انسياب عمليات التبادل في السوق في جو من المنافسة وبخاصة المصارف الاستثمارية، وصانعي الأسواق، والوسطاء.













Monetary Integration Prospectives :A study in the Experience of Arab Gulf Cooperation Council countries (GCCCs)

Dr. Abdullah Fadhil Al-Hayali

Lecturer / Dept. of Economic & Social Studies

Regional Studies Center / University of Mosul

Abstract

The structural Similarity of Arab Gulf economies and the harmony of its economic, Financial and monetary Policies ,besides, as it is an optimum Currency area , that determine adopting fixed exchange rates Policy, also founding a uniform Currency has economically justifiable and notable reasons as it provide a strong and stable Currency Which Will have a status among the World leader Currencies, that will set aside financial stocks in abroad from foreign Currencies values depreciation .Moreover, affirming the significance of giving up Pegging with dollar Which is as



Common anchor ,and replacing it with basket of Currencies based on import-Weighted index of GCCCs, from currencies, which Consists this basket .Further, Euro is an alternative to be taken into consideration of suggested Uniform Currency exchange rate system.

هوامش البحث ومصادره

(١) Bela Balassa ,The Theory of Economic Integration, George Allen and Unwin , London , ١٩٦٢.

أقتبست من:-

د. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٨)، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط ١٩٩٦، ص ٢٨.

(٢) T. Hitiris, European Community Economics , ٢nd .ed. ,Simom and Schuster International Group, London, ١٩٩١, PP. ١٢٢-١٢٣ .

(٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، مقدمة الاتفاقية والملاحق، الرياض، ١٩٨١.

(٤) <<http://www.gcc-org/Archiev/chapt٨.htm١>>.

(٥) فتحي محمود سكيك، "تأثير الاتحاد النقدي (على) التجارة والاستثمارات البينية"، ورقة قدمت إلى ندوة (العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المتطلبات والتطلعات)، عقدت في غرفة تجارة وصناعة دبي للمدة ١١-١٢ نيسان ٢٠٠٦، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، ٢٠٠٦، ص ص ٨-٩.

(٦) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٩ وص ٢٦٦ وص ٢٧٢.



(٧) د. عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملية الخليجية المشتركة، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص ٨٠.

(٨) Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration , The Macmillan press, Columbia University , New York, ١٩٧٧, P. ٢٠.

(٩) Ibid. , pp. ٢٢-٢٣.

(١٠) جون وليامسون، "مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات-المشاكل-الوسائل)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ١٩٨١، ص ٤٢.
كذلك ينظر:

Peter Robson, The Economics of International Integration, Studies in Economics (١٧), MA: Allen and Unwin, London, Boston, ١٩٨٠, pp. ٦٢-٦٣.

(١١) جون وليامسون، المصدر السابق، ص ٤٣.

(١٢) Fritz Machlup ,op. cit., pp. ١٢٥-١٢٦.

(١٣) جون وليامسون، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٧.
كذلك ينظر:

Arthur I. Blomfield, "The Historical Setting", Paper Presented at European Monetary Unification and its Meaning to the United States, edited by Lawrence B. Krause and walter S. Salant, Brookings Institution, Washington Dc, ١٩٧٣, pp. ٣١-٣٢.

(١٣) Fritz Machlup, op.cit., P. ٢٣.

(١٤) د. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ١٦٨-١٦٩.

كذلك ينظر:- محمد لبيب شقير، "مقدمة تحليلية"، التكامل النقدي العربي (المبررات-المشاكل-الوسائل)، المصدر السابق، ص ١٨.



- (١٥) د. عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ١٩٨١، ص ص ٣٧٨-٣٧٩.
- (١٦) فؤاد مرسى، "المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، المصدر السابق، ص ٦٧٠.
- (١٧) محمد لبيب شقير، المصدر السابق، ص ١٧.
- (١٨) د. عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ٢٧.
- (١٩) C.p. Kindleberger, International Economics, ٥th.ed., Homewood, Iee, Irwin, ١٩٧٣, PP. ٤٢٤-٤٣٢.
- H.G. Grubel, The International Monetary System, ٣rd.ed., Penguin Books, Harmonds Worth, ١٩٧٧, PP. ١٠٩-١١٧.
- (٢٠) Fritz Machlup, op.cit., P. ٢١.
- (٢١) H.G. Grubel, op.cit., P. ٢٠٦.
- (٢٢) Fritz Machlup, op.cit., P. ٧١.
- (٢٣) Robert A. Mundell, "A Theory of Optimal Currency Areas", American Economic Review, Vol.(٥١), No.(٤), September ١٩٦١, P. ٦٦٣.
- (٢٤) R.N. Cooper (ed.), International Finance: Selected Readings, Penguin Modern Economics Readings, Harmonds Worth: Penguin Books, ١٩٦٩, PP. ٢٢٣-٢٣٤.
- (*) يعرف الوهم النقدي بأنه سهولة تقبل الأفراد لتخفيضات في دخولهم الفعلية والناجمة عن زيادة الأسعار، أكثر من تقبلهم لفكرة تخفيض دخولهم النقدية.
- (٢٥) الفريدو ميديو، "التكامل النقدي العربي: فوائده وعقباته الاقتصادية وصيغ تحقيقه (التكاليف والفوائد)"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، المصدر السابق، ص ٥٥٢.
- (٢٦) John R. Presely and Geoffrey E.J. Dennis, Currency Areas, The Macmillan Press, London, ١٩٧٦, P. ٢٤.
- (٢٧) د. عبد المنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤١.
- (٢٨) John R. Presely and Geoffrey E.J. Dennis, op. cit., p. ٢٦.



(٢٩) Nick Chamie ,Alain Deserves and René Lalonde, Optimum Currency Areas and Shock Asymmetry: A Comparison of Europe and the United States, Working Paper (٩٤), Bank of Canada, Ottawa, ١٩٩٤, P.١.

(٣٠) الفريدو ميديو، المصدر السابق، ص ٥٥٣.

(٣١) د.عبدالمعظم السيد علي، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣٢) عبدالمعظم سيّد علي، "الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجي للأقطار العربية ودور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل- الوسائل)، المصدر السابق، ص ٤٨٣ .

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٤.

(٣٤) H.G Grubel, OP.Cit. ,PP.٢١٢-٢١٣.

(٣٥) د. أنس بن فيصل الحجّي، "العملة الخليجية الموحدة بين الدينار والدرهم والريال"، جريدة "الاقتصادية" السعودية، الرياض، ٢٠٠٨.

(٣٦) برهان الدجاني، "تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي وموقع التعاون النقدي فيه"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل- الوسائل)، المصدر السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٣٧) د. عبدالمعظم سيّد علي، المصدر السابق، ص ٤٨٨.

(٣٨) د. عبدالمعظم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٤٥) كريم نشاشيبي، "نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الاقطار العربية"، ورقة قدمت الى التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل- الوسائل)، المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٤٦) د.عبدالمعظم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤٨) كريم نشاشيبي، المصدر السابق، ص ١٩٣.



- (٤٩) د. عبدالمنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٠٨.
- (٥٠) جامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٦٥.
- (٥١) د. عبدالمنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ص ١٢١-١٢٤.
- (*) وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لأسعار صرف العملة المعنية لدولة ما مقابل العملات الأخرى، نسبةً إلى مدة أساس، مَرَّجة بحصة كل دولة في مجموع استيرادات الدولة المعنية.
- يُنظر:

A. B.Crocket and Saleh M. Nsouli, "Exchange Rate Policies For Developing Countries", Journal of Development Studies, Vol.(١٣), No.(٢), January ١٩٧٧, P.٦٥٠.

- (٥٣) د. عبدالمنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٣٠.
- (٥٤) كريم نشاشيبي، المصدر السابق، ص ص ١٦٧-١٦٨.
- (٥٥) د. عبدالمنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٣٢.
- (٥٦) المكان نفسه.

(٥٧) A.B. Crocket and Saleh M. Nsouli , OP.Cit. P.٨٤٨.

(٥٨) Loc. Cit.

- (٥٩) د. عبدالمنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٣٣.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ص ١٢٥-١٢٦.
- (٦١) أحمد الصويلح، "تأثير الاتحاد النقدي (على) السياسات النقدية والمالية"، ورقة قدّمت إلى ندوة (العملة الخليجية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المتطلبات والتطلعات)، المصدر السابق، ص ص ٣-٤.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ص ٦-٧.
- (*) يجد هذا المقترح سنده الأساس استناداً إلى الأصول التاريخية للدولة الإسلامية، وتاريخ العملات الإسلامية منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، واستخدام "الدينار الذهبي" وأجزائه "الدرهم الفضي" منذ القرن الثامن الميلادي، وكانت نسبة التبادل بين الدينار والدرهم قائمة على وزنيهما، إذ أن مثقالاً واحداً من الذهب يساوي (٥،٦) مثقال من الفضة. وبناءً على هذه النسبة، تم تثبيت سعر التبادل



بينهما حينذاك على أساس دينار واحد لكل عشرة دراهم. وتم استخدام هذا المعيار لمدة طويلة من الزمن. وهذا ما انتهت إليه خطة العملة الخليجية المقترحة، التي وضعها الاقتصادي المختص بالعملات والتكتلات الاقتصادية الدولية" روبرت مانديل" في عام ١٩٧٥.

ينظر: د. أنس بن فيصل الحجري، المصدر السابق، ص ١-٢.

(٦٣) أحمد الصويلح، المصدر السابق، ص ٤.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦.

(٦٦) المكان نفسه.

(٦٧) د. عبدالمنعم السيد علي، المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧١.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٧١-١٧٢.

(٦٩) صحيفة (الجريدة) الكويتية، العدد (٥٥١)، الأربعاء ٤ آذار ٢٠٠٩، ص ١٣.

(٧٠) سيف سعيد السويدي، "العملة الخليجية الموحدة: نحو آفاق ثقافة جديدة"، دراسة

منشورة على الرابط الآتي:-

<<<http://www.s.alsowaidi@qu.edu.qa>>>.



الملحق الإحصائي

المعالم الرئيسة للمتغيرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية لعام ٢٠٠٨

الملحق (١)

دولة	الناتج المحلي الإجمالي الجارية (مليون وحدة محلية)	الناتج المحلي الإجمالي الجارية (مليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجارية (نسبة مئوية)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجارية (نسبة مئوية)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجارية لعام ٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجارية لعام ٢٠٠٨	معدل النمو % ٢٠٠٧-٢٠٠٨	معدل التضخم السنوي (معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) (نسبة مئوية)	عدد السكان (ألف نسمة)	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليون متر مكعب/سنة)	قيمة صادرات النفط (مليون دولار)
إمارات	٩٢٠٠٠٢٣,٤ درهم	٢٥٠٠٠٥١٧	٢٧,٤	٢٧,٤	٥٧٩٤٦	٧٠٦٥١	٢١,٩	١١,٥	٤,٧٦٥	٢,٦٣٠,٣	٩٧,٨٠	٦,٠٧٢,٠	٤٩,٢٠٠	٦,٦٣٥
بحرين	٩,١٥١,٢ دينار	٢٤,٣٨٨	٣١,٩	٣١,٩	٤٣٨١٥	٥٢٥٧٤	٢٠,٠	٣,٥	١,١٢٣	١٨٢,٢	٠,١٢	٩١,٠	١١,٥٠٠	٨,٨٩٥
سعودية	١,٧٥٨,٠٠١,٠ ريال	٤٦٨,٨٠٠	٢٢,١	٢٢,١	٣٤٤٣١	٤٣٠٤٦	٢٥,٠	٩,٩	٢٤,٨٠٧	٩,٣١٧,٨	٢٦٤,٢٥	٧,٣٠٥,٠	٧٩,٥٠٠	٤٧,٠٩٧
عُمان	٢٣,٠٤٩,٠ ريال	٥٩,٩٤٥	٤٤,٠	٤٤,٠	١٧٧٥٤	٢١٦٦٨	٢٢,٠	١٢,٤	٢,٨٦٧	٧٤٨,٣	٥,٥٠	٩٥٠,٠	٢٥,١٧٩	٣,٢٩٦
قطر	٣٧٢,٣٨٤,٠ ريال	١٠٢,٣٠٣	٤٤,٠	٤٤,٠	١٥١٨٠	٢٠٨٩٨	٣٧,٧	١٥,٠	١,٤٤٨	٨٥٤,٣	١٥,٢	٢٥,١٧٢,٠	٥٩,٨٠٠	٧,٤٢٨
كويت	٣٩,٧٨٧,٤ دينار	١٤٨,١٦٨	٢٢,١	٢٢,١	١٥٨٣٥	١٨٨٩٨	١٩,٣	١٠,٦	٣,٤٤٢	٢,٦٨٠,٠	١٠١,٥٠	١,٧٨٠,٠	١٢,٦٠٠	٧,٦٩٠

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، الأمانة العامة،

القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.



الملحق (٢)

الدولة	الاتفاق العام (مليون دولار)	نسبة الاتفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة (مليون دولار)	نسبة العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	معدل النمو في السيولة المحلية (نسبة مئوية)	مكونات السيولة المحلية (نسبة مئوية)		التغير السنوي في العوامل المؤثرة في التغير في السيولة المحلية (نسبة مئوية)		
						النقد	شبه النقد	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الإئتمان المحلي	صافي البنود الأخرى
الإمارات	٥٢,٠١٤	٢٠,٨	١٥,٠٩٤	٦,٠	١٩,٢٠	٣٠,٤٥	٦٩,٥٥	٧٩,٣٦-	٤٨,٤٥	٢٤,٤٩
البحرين	٥,٤٨٠	٢٢,٥	١,٦٤٢	٦,٧	١٨,٤٠	٢٨,٢٢	٧١,٧٨	٢٧,٣٤-	٤٠,٩٠	٢٢,٠٧-
السعودية	١٣٨,٦٨٥	٢٩,٦	١٥٤,٩١٣	٣٣,٠	١٧,٦٥	٤٥,٨٠	٥٤,٢٠	٤٣,٨٠	١٣٢,٧١-	٨,٢٢
عمان	١٩,٦٦٣	٣٢,٨	٢٠٤	٠,٣	٢٣,٠٦	٢٦,٤٦	٧٣,٥٤	١١,٨٤	٢٨,٧٨	١٨,٤٩
قطر	٢٤,٦٠٨	٢٤,١	٩,٨٣١	٩,٦	١٩,٧٨	٣٠,٨٢	٦٩,١٨	٢٠,٤٧	٥٦,٤٢	٤٨,٩٤
الكويت	٣٤,٦٣	٢٣,٤	٣٣,٣٠٠	٢٢,٥	١٥,٧٧	١٩,٩١	٨٠,٠٩	٣٢,٦١	٩,٤٨	١١,٢٥

المصدر: - جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

٢٠٠٩، الامانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.



الملحق (٣)

الدولة	مساهمة العوامل المؤثرة في التغير في السيولة المحلية(نسبة مئوية)					موازين المدفوعات(الميزان الكلي) (مليون دولار)	نسب أرصدة الموازين التجارية الى الناتج المحلي الإجمالي(نسبة مئوية)	نسب أرصدة الموازين الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الائتمان المحلي		صافي البنود الأخرى				
		مجموع	حكومة					
الإمارات	٢٢,٥-	٤٨,٨	- ٤,٢	- ٧,١	- ٤٦,٩٤٣,٥	٢٣,٢	٦,٩	
البحرين	- ١٧,٨	٢٨,٥	- ٤,٦	٧,٧	- ٢٩٤,١	١٣,٣	٩,٣	
السعودية	٦٤,٩	- ٤٠,٨	- ٦٠,٠	- ٦,٥	١٤٧,٨٠٠,٠	٤٥,٢	٢٨,٦	
عُمان	١٣,٦	٢٤,٦	- ٢٠,٥	- ٩,١	١,٨٢٥,٧	٢٨,٤	٩,١	
قطر	٢٠,٩	٥٣,٥	٩,٨	- ٢٣,٠	١١,٩٢٦,٤	٢٧,٨	١٢,٧	
الكويت	١٤,٧	٩,٨	- ٨,٨	- ٤,٣	٦٣٩,٠	٤٣,٢	٤٣,٧	

المصدر: - جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ٢٠٠٩، الامانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.



الملحق (٤)

دولة	الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي		الاحتياطيات الخارجية الرسمية (باستثناء الذهب) (مليون دولار)	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للاستيرادات السلعية (نسبة مئوية)	إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول المقترضة (مليون دولار)	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة (مليون دولار)	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
	الرصيد القائم (مليون دولار)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي					
الإمارات			٣١,٦٩٤,٥	٢,١			
البحرين			٣,٩٣٧,٢	٣,٣			
السعودية			٣٠,٣٤٢,٠	٣,٦			
عُمان			١١,٤٤٥,٥	٦,٦	٦,٨٧٩,٠	٦٠٨,٠	١١,٥
قطر			٩,٤٨٩,٣	٤,٨			
الكويت	٧,٧٢٠	٥,٢	١٧,١١٢,٦	٨,٩			

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ٢٠٠٩، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.



الملحق (٥)

التغير السنوي في أسعار الصرف الفعلية (الحقيقية) (نسبة مئوية)	أسعار صرف وحدات العملات مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط المدة)		أسعار صرف وحدات العملات مقابل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) (متوسط المدة)		أسعار صرف وحدات العملات مقابل الدولار (متوسط المدة)			الدولة
	نسبة التغير في قيمة العملة خلال ٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٨	نسبة التغير في قيمة العملة خلال ٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٨	نسبة التغير في قيمة العملة خلال ٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٨	العملة المحلية	
٦,١	٣,٣٥	٥,٨٠٢٩	٦,٧٧	٥,٤٠١٥	٠,٠٠	٣,٦٧٢٥	درهم	الإمارات
٦,٧-	٣,٣٥	٠,٥٩٤١	٦,٦١	٠,٥٥٤١	٠,٠٠	٠,٣٧٦٠	دينار	البحرين
٢,٣	٣,٣٥	٥,٩٢٥٤	٦,٦٦	٥,٥١٠٥	٠,٠٠	٣,٧٥٠٠	ريال	السعودية
١,١	٣,٣٥	٠,٦٠٧٥	٦,٦٢	٠,٥٦٦١	٠,٠٠	٠,٣٨٤٥	ريال	عمان
١,٢-	٣,٣٥	٥,٧٥١٦	٥,٣٥٢١	٥,٥٥٢١	٠,٠٠	٣,٦٤٠٠	ريال	قطر
٧,٢	٢,٢٠-	٠,٤٢٤٨	١,٨٥	٠,٣٩٦٤	٥,٥٧-	٠,٢٦٨٥	دينار	الكويت

المصدر: - جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ٢٠٠٩، الامانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.



الملحق الاحصائي
المعالم الرئيسة للمتغيرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية لعام ٢٠٠٨
الملحق (١)

دولة	الناتج المحلي الإجمالي الجارية (ملليون وحدة عملة محلية)	الناتج المحلي الإجمالي الجارية (دولار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجارية (نسبة مئوية)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجارية (نسبة مئوية)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجارية (عام ٢٠٠٧)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الجارية (عام ٢٠٠٨)	معدل النمو % (٢٠٠٧-٢٠٠٨)	معدل التضخم السنوي (معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك) (نسبة مئوية)	عدد السكان (ألف نسمة)	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)	احتياطي النفط (مليار برميل)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليون متر مكعب/سنة)	قيمة صادرات النفط (مليون دولار)
إمارات	٩٢٠,٠٢٣,٤ درهم	٢٥٠,٠٥١٧	٢٧,٤	٢٧,٤	٥٧٩٤٦	٧٠٦٥١	٢١,٩	١١,٥	٤,٧٦٥	٢,٦٣٠,٣	٩٧,٨٠	٦,٠٧٢,٠	٤٩,٢٠٠	٦,٦٣٥
بحرين	٩٤,١٥١,٢ دينار	٢٤,٣٨٨	٣١,٩	٣١,٩	٤٣٨١٥	٥٢٥٧٤	٢٠,٠	٣,٥	١,١٢٣	١٨٢,٢	٠,١٢	٩١,٠	١١,٥٠٠	٨,٨٩٥
سعودية	١,٧٥٨,٠٠١,٠ ريال	٤٦٨,٨٠٠	٢٢,١	٢٢,١	٣٤٤٣١	٤٣٠٤٦	٢٥,٠	٩,٩	٢٤,٨٠٧	٩,٣١٧,٨	٢٦٤,٢٥	٧,٣٠٥,٠	٧٩,٥٠٠	٧,٠٩٧
عُمان	٢٣,٠٤٩,٠ ريال	٥٩,٩٤٥	٤٤,٠	٤٤,٠	١٧٧٥٤	٢١٦٦٨	٢٢,٠	١٢,٤	٢,٨٦٧	٧٤٨,٣	٥,٥٠	٩٥٠,٠	٢٥,١٧٩	٣,٢٩٦



قطر	٣٧٢,٣٨٤,٠ ريال	١٠٢,٣٠ ٣	٤٤,٠	٤٤,٠	٤٤,٠	١٥١٨٠	٢٠٨٩٨	٣٧,٧	١٥,٠	١,٤٤٨	٨٥٤,٣	١٥,٢	٢٥٠,١٧٢,٠	٥٩,٨٠٠	٧,٤٢٨
كويت	٣٩,٧٨٧,٤ دينار	١٤٨٠,١٦ ٨	٢٢,١	٢٩,٣	١٥٨٣٥	١٨٨٩٨	١٩,٣	١٠,٦	٣,٤٤٢	٢,٦٨٠,٠	١٠١,٥٠	١,٧٨٠,٠	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠	٧,٦٩٠

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، الامانة العامة،

القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.

الملحق (٢)

الدولة	الاتفاق العام (مليون دولار)	نسبة الاتفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة (مليون دولار)	نسبة العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	معدل النمو في السيولة المحلية (نسبة مئوية)	مكونات السيولة المحلية (نسبة مئوية)		التغير السنوي في العوامل المؤثرة في التغير في السيولة المحلية (نسبة مئوية)		
						النقد	شبه النقد	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الإنتمان المحلي	صافي البنود الأخرى
الامارات	٥٢,٠١٤	٢٠,٨	١٥,٠٩٤	٦,٠	١٩,٢٠	٣٠,٤٥	٦٩,٥٥	٧٩,٣٦-	٤٨,٤٥	٢٤,٤٩
البحرين	٥,٤٨٠	٢٢,٥	١,٦٤٢	٦,٧	١٨,٤٠	٢٨,٢٢	٧١,٧٨	٢٧,٣٤-	٤٠,٩٠	٢٢,٠٧-
السعودية	١٣٨,٦٨٥	٢٩,٦	١٥٤,٩١٣	٣٣,٠	١٧,٦٥	٤٥,٨٠	٥٤,٢٠	٤٣,٨٠	١٣٢,٧١-	٨,٢٢
عمان	١٩,٦٦٣	٣٢,٨	٢٠٤	٠,٣	٢٣,٠٦	٢٦,٤٦	٧٣,٥٤	١١,٨٤	٢٨,٧٨	١٨,٤٩
قطر	٢٤,٦٠٨	٢٤,١	٩,٨٣١	٩,٦	١٩,٧٨	٣٠,٨٢	٦٩,١٨	٢٠,٤٧	٥٦,٤٢	٤٨,٩٤
الكويت	٣٤,٦٣	٢٣,٤	٣٣,٣٠٠	٢٢,٥	١٥,٧٧	١٩,٩١	٨٠,٠٩	٣٢,٦١	٩,٤٨	١١,٢٥

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

٢٠٠٩، الامانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.



الملحق (٣)

الدولة	مساهمة العوامل المؤثرة في التغير في السيولة المحلية(نسبة مئوية)					موازين المدفوعات(الميزان الكلي) (مليون دولار)	نسب أرصدة الموازين التجارية الى الناتج المحلي الإجمالي(نسبة مئوية)	نسب أرصدة الموازين الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الائتمان المحلي		صافي البنود الأخرى				
		مجموع	حكومة					
الإمارات	٢٢,٥-	٤٨,٨	- ٤,٢	- ٧,١	- ٤٦,٩٤٣,٥	٢٣,٢	٦,٩	
البحرين	١٧,٨-	٢٨,٥	- ٤,٦	٧,٧	- ٢٩٤,١	١٣,٣	٩,٣	
السعودية	٦٤,٩	- ٤٠,٨	- ٦٠,٠	- ٦,٥	١٤٧,٨٠٠,٠	٤٥,٢	٢٨,٦	
عُمان	١٣,٦	٢٤,٦	- ٢٠,٥	- ٩,١	١,٨٢٥,٧	٢٨,٤	٩,١	
قطر	٢٠,٩	٥٣,٥	٩,٨	- ٢٣,٠	١١,٩٢٦,٤	٢٧,٨	١٢,٧	
الكويت	١٤,٧	٩,٨	- ٨,٨	- ٤,٣	٦٣٩,٠	٤٣,٢	٤٣,٧	



المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ٢٠٠٩، الامانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.

الملحق (٤)

لدولة	الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي		الاحتياطيات الخارجية الرسمية (باستثناء الذهب) (مليون دولار)	تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للاستيرادات السلعية (نسبة مئوية)	إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول المقترضة (مليون دولار)	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة (مليون دولار)	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
	الرصيد القائم (مليون دولار)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي					
الإمارات			٣١,٦٩٤,٥	٢,١			
البحرين			٣,٩٣٧,٢	٣,٣			
السعودية			٣٠,٣٤٢,٠	٣,٦			
عُمان			١١,٤٤٥,٥	٦,٦	٦,٨٧٩,٠	٦٠٨,٠	١١,٥



قطر			٩,٤٨٩,٣	٤,٨			
الكويت	٧,٧٢٠	٥,٢	١٧,١١٢,٦	٨,٩			

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، الأمانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.

الملحق (٥)

الدولة	أسعار صرف وحدات العملات مقابل الدولار (متوسط المدة)			أسعار صرف وحدات العملات مقابل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) (متوسط المدة)		أسعار صرف وحدات العملات مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط المدة)		التغير السنوي في أسعار الصرف الفعلية (الحقيقية) (نسبة مئوية)
	العملة المحلية	٢٠٠٨	نسبة التغير في قيمة العملة خلال ٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٨	نسبة التغير في قيمة العملة خلال ٢٠٠٨ (%)	٢٠٠٨	نسبة التغير في قيمة العملة خلال ٢٠٠٨ (%)	
الإمارات	درهم	٣,٦٧٢٥	٠,٠٠	٥,٤٠١٥	٦,٧٧	٥,٨٠٢٩	٣,٣٥	٦,١
البحرين	دينار	٠,٣٧٦٠	٠,٠٠	٠,٥٥٤١	٦,٦١	٠,٥٩٤١	٣,٣٥	٦,٧-



٢,٣	٣,٣٥	٥,٩٢٥٤	٦,٦٦	٥,٥١٠٥	٠,٠٠	٣,٧٥٠٠	ريال	السعودية
١,١	٣,٣٥	٠,٦٠٧٥	٦,٦٢	٠,٥٦٦١	٠,٠٠	٠,٣٨٤٥	ريال	عُمان
١,٢-	٣,٣٥	٥,٧٥١٦	٥,٣٥٢١	٥,٥٥٢١	٠,٠٠	٣,٦٤٠٠	ريال	قطر
٧,٢	٢,٢٠-	٠,٤٢٤٨	١,٨٥	٠,٣٩٦٤	٥,٥٧-	٠,٢٦٨٥	دينار	الكويت

المصدر:- جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد ٢٠٠٩، الامانة العامة، القاهرة، ٢٠٠٩، صفحات متفرقة.